تاريخ تطور الاقتصاد المستقل لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وحاضره

الدكتور دورجورين نانزين
رئيس مركز أبحاث فكر جوتشي المنغولي

لقد صدر الكتاب المعنون بـ"فهم إقتصاد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية – 5" في بيونغ يانغ عام 2016 والذي وصف إقتصاد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بأنه "اقتصاد مخطط على طراز الملكية الإشتراكية" وأنه وحدة عضوية تضمن إستقلالية المؤسسات وإبداعيتها تحت الادارة الموحدة للدولة. وأن "الاقتصاد المخطط شكل من الاقتصاد، متوازن ومخطط يقوم حسب الإستراتيجية المتكاملة للدولة"، ويجب أن يكون اقتصاد البلاد مستقلا بذاته أو مستقلا وطنيا.

مارس الرئيس **كيم إيل سونغ** سياسة تنمية الاقتصاد الوطني القائم على مبدأ الاستقلال بعد تحرير البلاد من المعتدين اليابانيين في آب 1945. أما العامل الأول لبناء الاقتصاد المستقل فهو فكرة الاعتماد على النفس، ويهدف إلى ممارسة السياسة المستقلة في السياسة والاقتصاد والدفاع الوطني. تستعمل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية سنتها "الزوتشية" فيصادف عام 2023 "عام 112 الزوتشي".

ظلت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تركز قوتها على إرساء القاعدة الاقتصادية الوطيدة الموثوق بها. أولا، بنت الصناعة الثقيلة الحديثة المستقلة. وثانيا، قامت بتوسيع الهيكل الاقتصادي الشامل المتعدد الجوانب. ثالثا، أرست قاعدة الخامات الذاتية. رابعا، زودت كافة قطاعات الاقتصاد بالمعدات الحديثة.

بعد طرح إتجاه تنمية الصناعة الثقيلة في المستقبل فضلا عن الصناعة الخفيفة والزراعة، إزدادت القيمة الاجمالية للانتاج الصناعي بنسبة 3,5 ضعف في الفترة ما بين عامي 1957 و1960 بينما نمت القيمة الاجمالية للانتاج الصناعي بمعدل 15,9 بالمائة سنويا في الفترة ما بين عامي 1970 – 1979. لقد تم مصادقة خطة تعزيز القاعدة المادية والتقنية للاقتصاد الإشتراكي في المؤتمر الثالث لحزب العمل الكوري المنعقد عام 1956. ومن المعروف أن هذه الخطة قد نفذت تنفيذا كاملا نتيجة لانجاز "الخطة الخماسية الأولى" من عام 1957 و"الخطة السباعية الأولى" من عام 1961. بلغت نسبة إنجاز خطة الصناعة في هذه الأعوام 17% وبدأت حركة "تشوليما" منذ ذلك الحين ليجري بناء الإشتراكية في كافة الميادين الاقتصادية والثقافية والفكرية على قدم وساق.

عقد الرئيس **كيم إيل سونغ** جلسة كاملة للجنة المركزية لحزب العمل الكوري في أيلول 1958 حيث أكد على ضرورة تنمية صناعات المعادن والآلات باستمرار فضلا عن توسيع مليون هكتار من مساحة الري لتعجيل بناء الإشتراكية. فأنتجت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أول شاحنة من طراز "سونغزي 58" عام 1958 وأول قاطرة كهربائية "العلم الأحمر -1" عام 1961.

إزدادت القيمة الإجمالية للانتاج الصناعي عام 1960 بمقدار 3,5 ضعف عما كانت عليه عام 1956 وخاصة حدثت تغيرات كبيرة في قطاع الصناعة الثقيلة. فزادت كمية إنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة 1,8 ضعف

وإنتاج الفحم بـ2,8 ضعف والتعدين بـ2,6 ضعف، وإنتاج صناعة المعادن بثلاثة أضعاف، وإنتاج المنتجات الكيماوية بـ4,5 ضعف، وإنتاج الآلات بمقدار 4,7 ضعف في الفترة ما بين 1957 – 1960. وشهد الانتاج الزراعي نموا كبيرا. فنجد إجمالي الحصاد عام 1960 زيادة 140% عما كان عليه عام 1956. فبلغت كمية إنتاج الحبوب 3 ملايين و800 ألف طن وإزداد إنتاج القطن بنسبة 138%، وإنتاج الكتان بمقدار 466%، والقنب بـ412%.

قال الرئيس **كيم إيل سونغ** إنه يجب بناء الصناعة المستقلة القادرة على إنتاج المنتجات المتنوعة اللازمة في داخل الوطن محليا بعد القضاء على تخلف صناعتنا ليستقل بلدنا إقتصاديا ويلحق بالبلدان المتقدمة في كافة الميادين، وإستطرد قائلا بأنه لا يمكن تنمية الاقتصاد الريفي وغيره من قطاعات الاقتصاد الوطني بدون تنمية الصناعة.

إزداد الانتاج نموا في كافة قطاعات الصناعة في أواخر عام 1980 بنسبة لا سابقة لها. غير أن البلد واجه التحديات القاسية في نمو الاقتصاد في تسعينات القرن الماضي من جراء إنهيار السوق الإشتراكي والكوارث الطبيعية.

ولكن إقتصاد البلد الذي كان في الأزمة الحادة منذ أوائل التسعينات، بدأ ينتعش على الأساس الاقتصادي المستقل منذ أوخر عام 1999. تجاوز ما يزيد 2600 مؤسسة خطتها السنوية في عام 2000 فإزداد إجمالي إنتاج الصناعة بنسبة 1.1 ضعف بالمقارنة مع العام المنصرم.

نشرت الصحف الرئيسية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية حالة إقتصاد البلد. وأعلنت أن إجمالي إيرادات ميزانية عام 2001 بلغ 21 مليارا و639 مليونا و941 ألف وون بزيادة 0.3% عن 21 مليارا و570 مليونا و800 ألف وون المخططة.

وأنجزت 27 وزارة أو هيئة مركزية من ضمنها وزارة صناعة الكهرباء والفحم الحجري ووزارة النقل البري والبحري و56 مجمعا للمؤسسات أو للشركات ومديرية أنجزت خطتها.

أما التجارة الخارجية وأنواع صادراتها فبلغت المنتجات الطبيعية والسمكية 39% والمنسوجات 18% والمنتجات الألكترونية 13% ولم تتجاوز المنتجات المعدنية 7% عام 2003 ولكن المنتجات المعدنية بلغت 41% من إجمالي الصادرات عام 2008.

طرح القائد **كيم جونغ وون** الاتجاه السياسي المتمثل في "توازي بناء الاقتصاد وبناء القوات المسلحة النووية" في جلسة آذار الكاملة للجنة المركزية لحزب العمل الكوري والمنعقدة في اليوم 31 من شهر آذار عام 2013 وتم إعلان إقامة المناطق الاقتصادية الخاصة في 26 مكاناً من البلاد في شهر أيار من نفس العام.

فتم بناء 13 منطقة إقتصادية خاصة في شهر تشرين الثانى عام 2013 تنفيذا لهذه السياسة ومنها 4 مناطق للتنمية الاقتصادية و3 مناطق للتنمية الصناعية ومنطقتان لتطوير الزراعة والسياحة. قد تقترح هذه المناطق الخاصة فعاليات متنوعة في الصناعة والزراعة والسياحة وغيرها.

قال القائد **كيم جونغ وون** إنه علينا أن نحقق الهدف الإستراتيجي لتنمية الاقتصاد الوطني بنجاح معتمدين على قوانا التقنية الذاتية ومواردنا والروح الابداعية العالية للشعب كله وحماسته الثورية وأن ننتقل إلى مرحلة النمو

الجديد.

فيشمل الاتجاه الاقتصادي لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الهدفين التاليين:

1. مزيد من تحسين الهيكل الاقتصادي المستقل – العمل على إكمال الهيكل الاقتصادي الشامل المتعدد الجوانب القائم على العلم والتقنية والموارد الطبيعية.

والعمل على تحديث الصناعة بالاعتماد على نجاحات العلم المعاصر ونقنياته وخلق مناهج التنمية الصناعية الجديدة.

2. تحسين أسلوب إدارة الاقتصاد ونظامها – من المهم أن يتم التحسين بالأسلوب الذاتي، الأسلوب "الزوتشي" وضبط التوازن بين نشاط الأجهزة الحكومية والتطور الاقتصادي.

ختاما، بالنسبة لمنغوليا، حيث أظهر وباء كورونا الجديد "ضعفنا الانساني"، من المهم كيفية ربط هذه السياسة ببلادنا؟ يختلف بلدانا في الهيكل والمحيط الاجتماعى السياسي وتاريخ التطور الاقتصادي، فثمة أشياء كثيرة يستفيد منها كلانا.